EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

التقرير الشهري
يونيو 2021

www.eojm.org

برنامج المساعدة والدعم القانوني

إعداد
وحدة المساعدة والدعم القانوني

تحرير
وحدة البحوث والدراسات

إخراج فني
الوحدة الإعلامية

المقدمة

تعد حرية الصحافة من أهم حقوق الإنسان الأساسية التي يقوم عليها بناء الدول الديمقراطية الحديثة، وهي جزء أساسي ورئيسي من الحريات العامة، وتعد مؤشرًا على شكل وطبيعة نظام الحكم السائد في أي دولة. وتتيح حرية الصحافة تدفقًا حرًا للمعلومات يساهم في تشكيل وعي المواطن وتوضيح ما له من واجبات وما عليه من التزامات ويتم ذلك عبر تعزيز مبدأ الشفافية، والحوار المسئول، والموضوعية، واحترام عقل الإنسان وصون كرامته.

وتعتبر تلك الأمور بعيدة تمامًا عن مجتمعنا المصري فى الوقت الراهن، إذ يعيش الصحفيون المصريون أوضاع شديدة الصعوبة تتمثل في اتباع الحكومة المصرية سياسات ممنهجة تعتمد على التخويف والترهيب، تنتهي أحيانًا بزج عدد كبير من الصحفيين في السجون باتهامات دون سند أو مسوغ قانوني لها، وذلك اعتمادًا على قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015، وبالمخالفة للنصوص الدستورية وقوانين الصحافة والإعلام التي تضمن حماية الصحفيين وتمنع حبسهم في جرائم النشر، بالتوازي مع مخالفة المبادئ الدستورية التي تضمن توفير محاكمات عادلة لجميع المواطنين.

ويمكن القول إن النظام سعى إلى الالتفاف على النصوص الدستورية والقانونية للإجهاض على ما تبقى من حقوق للصحفيين، وتمثل ذلك في توجيه اتهامات للصحفيين تتعلق جميعها بالإرهاب مثل مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، الترويج لارتكاب جرائم إرهابية، الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، وهي تهم تجد سندها في قانون الإرهاب السابق الإشارة إليه والذي يحوي نصوص مطاطة غير محددة بشكل كافي وهو ما يجعله يتسم بعوار دستوري.

وفوق كل ذلك؛ توسعت السلطات المصرية، في الحبس الاحتياطي بالمخالفة للمبدأ الراسخ "المتهم برئ حتى تثبت إدانته"، وكما توسعت فى جلسات التجديد الدورية للحبس الاحتياطي بدون عرض المتهم على السلطات المختصة وسماع أقواله و أقوال محاميه، فضلًا عن تدوير الصحفيين على قضايا جديدة بعد انتهاء مدد الحبس الاحتياطي في قضايا سابقة وربما بنفس الاتهامات في القضية السابق اتهامه فيها الأمر الذي وصل إلى وجود صحفيين في السجون لأعوام بدون أي محاكمة وبدون خطوات جادة للإفراج عليهم.

ولم تقتصر الانتهاكات الموجهة ضد الصحفيين على السلطات الرسمية فقط، بل أيضًا امتدت إلى المؤسسات الصحفية نفسها التي يعمل بها الصحفيون وتمثلت هذه الانتهاكات في تعيين الصحفيين بدون عقود عمل لمدة تتجاوز مدة التدريب المنصوص عليها في قانون العمل، وتعيين الصحفيين دون التأمين عليهم بالمخالفة لقوانين التأمينات الاجتماعية، وعدم تطبيق الحد الأدنى للأجور عن تعيين الصحفيين وانتهاءاً بفصلهم فصلًا تعسفيًا دون سابق إنذار.

وفي إطار ذلك تأتي النشرة الشهرية لشهر يونيو 2021 التي يعرض فيها المرصد المصري للصحافة والإعلام رصدًا للقضايا المنظورة أمام المحاكم المدنية ومحاكم الجنايات ضد الصحفيين والإعلاميين، والتي تم اتخاذ إجراءات بشأنها، في الفترة من 1 إلى 30 يونيو 2021.

منهجية التقرير

تهدف النشرة القانونية إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين، التي استجدت أو التي مازالت متداولة أمام المحاكم الجنائية والمدنية، وآخر التطورات بها، وصور الدعم الذي قدمته وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام للصحفيين والإعلاميين؛ حيث يُقدم المرصد 3 أنواع من الدعم:

• **الدعم القانوني المباشر للصحفيين**: وذلك من خلال الوكالة القانونية المباشرة أو الإنابة القانونية، عن طريق تمثيل الصحفيين أمام الجهات القضائية المختلفة (المحاكم المدنية ومكاتب خبراء وزارة العدل وهيئة التأمينات الاجتماعية ولجان فض المنازعات، ومكاتب العمل، ونيابة أمن الدولة العليا ومحاكم الجنايات)، ويتم ذلك عن طريق حضور الجلسات، وتحقيقات النيابة العامة وتجديدات الحبس، وتقديم الحجج و الأدلة والبراهين في سبيل الدفاع عنهم وإثبات براءتهم، وإبداء المرافعات الشفوية، والبحث والتحضير لإعداد مذكرات الدفاع، وتقديم الشكاوى وتحرير المحاضر، واستخراج الأوراق والمستندات وتقديمها في الدعاوى القضائية، وكذلك القيام بكافة الإجراءات القانونية اللازمة، والطعن بكافة طرق الطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين في المواعيد القانونية.

• **الدعم القانوني الغير مباشر**: عن طريق تقديم النصائح والإرشادات والخدمات الاستشارية القانونية في مختلف المسائل والوقائع، وشرح وتوضيح الحقوق المترتبة للصحفي، وتفسير وشرح القوانين والقواعد والتعليمات والأحكام الصادرة، وتزوي الصحفيين بأفضل السبل والطرق للتصرف بناء على الحالة القانونية لكل صحفي في حالة المنازعات المدنية أو حالات القبض والاحتجاز، وذلك من خلال التواصل مع محامي الصحف والصحفيين وذويهم، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محاميها.

• **المتابعة الإعلامية**: وذلك بالمتابعة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة لقضايا بعض الصحفيين والإعلاميين، ونشر الفعاليات المتعلقة بالعمل الصحفي، وذلك للصحفيين الذين لم نتمكن من التواصل المباشر، أو غير المباشر معهم، أو مع محامييهم، ويتم النشر الإعلامي بشكل دوري عن آخر التطورات التي تمت فيها.

القسم الأول: تصنيف القضايا التي تم نظرها خلال شهر يونيو 2021.

يهدف هذا القسم إلى عرض قضايا الصحفيين والإعلاميين التي قام فيها "المرصد" بتقديم الدعم القانوني المباشر وغير المباشر، أو المتابعة الإعلامية خلال شهر يونيو 2021. ويتم تصنيف هذه القضايا وفقًا لنوع الدعم المقدم من المرصد، ثم التصنيف وفقًا لنوع القضية، والجهة المنظور أمامها القضية، والقرارات والأحكام الصادرة.

تصنيف القضايا وفقًا لنوع الدعم المقدم من المرصد

قدم المرصد المصري للصحافة والإعلام دعمًا قانونيًا مباشرًا في 13 قضية خلال شهر يونيو من عام 2021، وهو ما يمثل 100% من إجمالي القضايا التي قدم لها "المرصد" دعمًا قانونيًا.

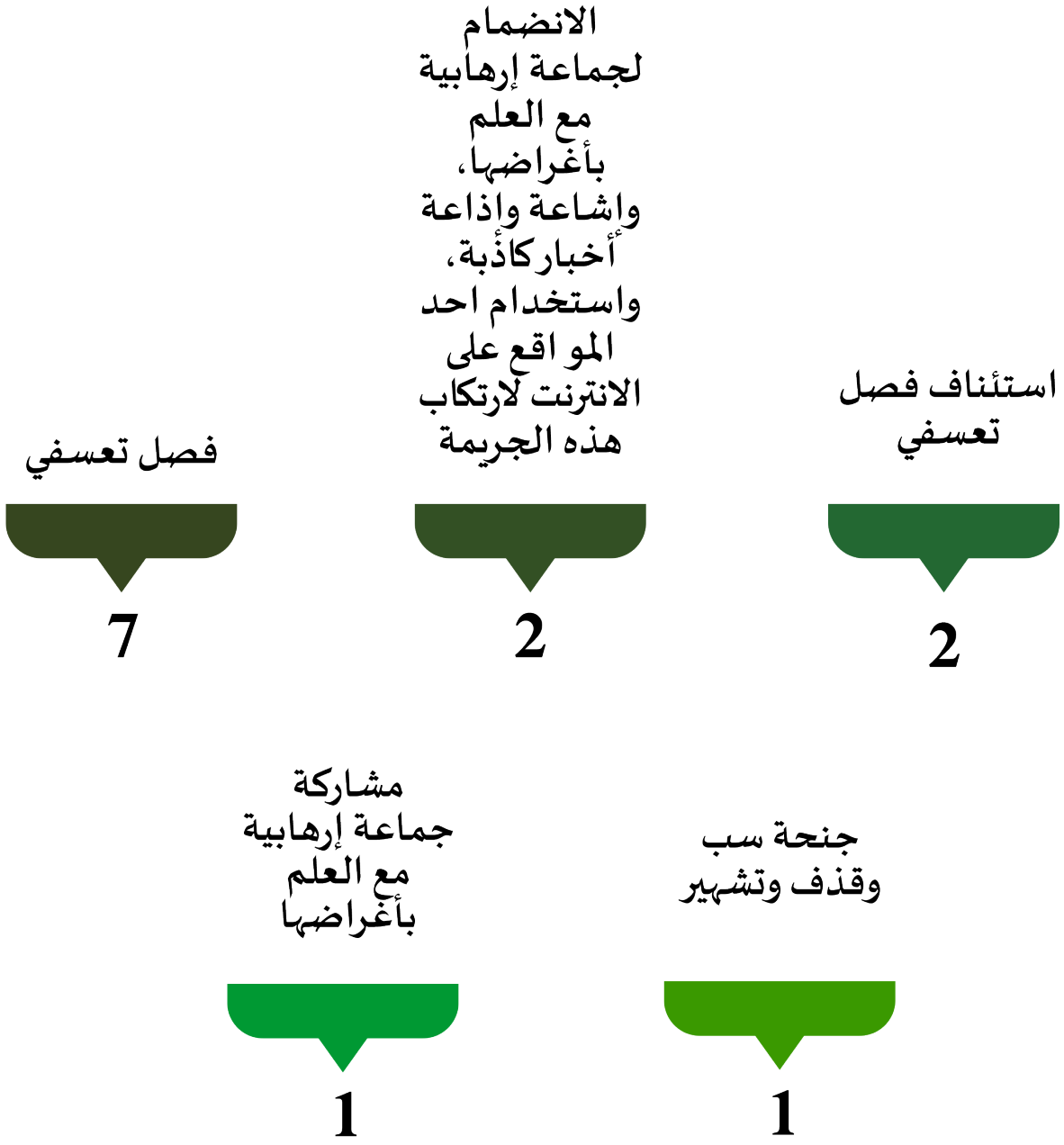

يُمكن تصنيف القضايا السابقة وفقًا لنوع القضية؛ ففي المرتبة الأولى جاءت قضايا الفصل التعسفي بنسبة بلغت 53.8% من إجمالي القضايا بواقع سبع قضايا، وفي المرتبة الثانية تساوت قضايا الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الانترنت لارتكاب هذه الجريمة مع قضايا استئناف عالي عمال بنسبة بلغت 15.4% لكل منهم، من إجمالي القضايا بواقع قضيتين لكل منهما.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت على التوالي قضايا مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وقضية جنحة سب وقذف وتشهير بنسبة بلغت 7.7% لكل منهم، بواقع قضية واحدة لكل منهم.

7
دوائر العمال

3
دوائر جنايات الإرهاب

2
استئناف عالي عمال

1
جنح مستأنف بولاق الدكرور

جاءت بالمرتبة الأولى القضايا المنظورة أمام دوائر العمال بنسبة بلغت 53.8% من إجمالي القضايا بواقع سبع قضايا، وفي المرتبة الثانية جاءت القضايا المنظورة أمام دوائر جنايات الإرهاب بنسبة بلغت 23.1% من إجمالي القضايا بواقع ثلاث قضايا.

بينما في المرتبة الثالثة جاءت القضايا المنظورة أمام محاكم استئناف عالي عمال بنسبة 15.4% من إجمالي القضايا بواقع قضيتين، وأخيراً؛ في المرتبة الاخيرة جاءت القضايا المنظورة أمام جنح مستأنف بولاق الدكرور بنسبة بلغت 7.7% بواقع قضية واحدة.

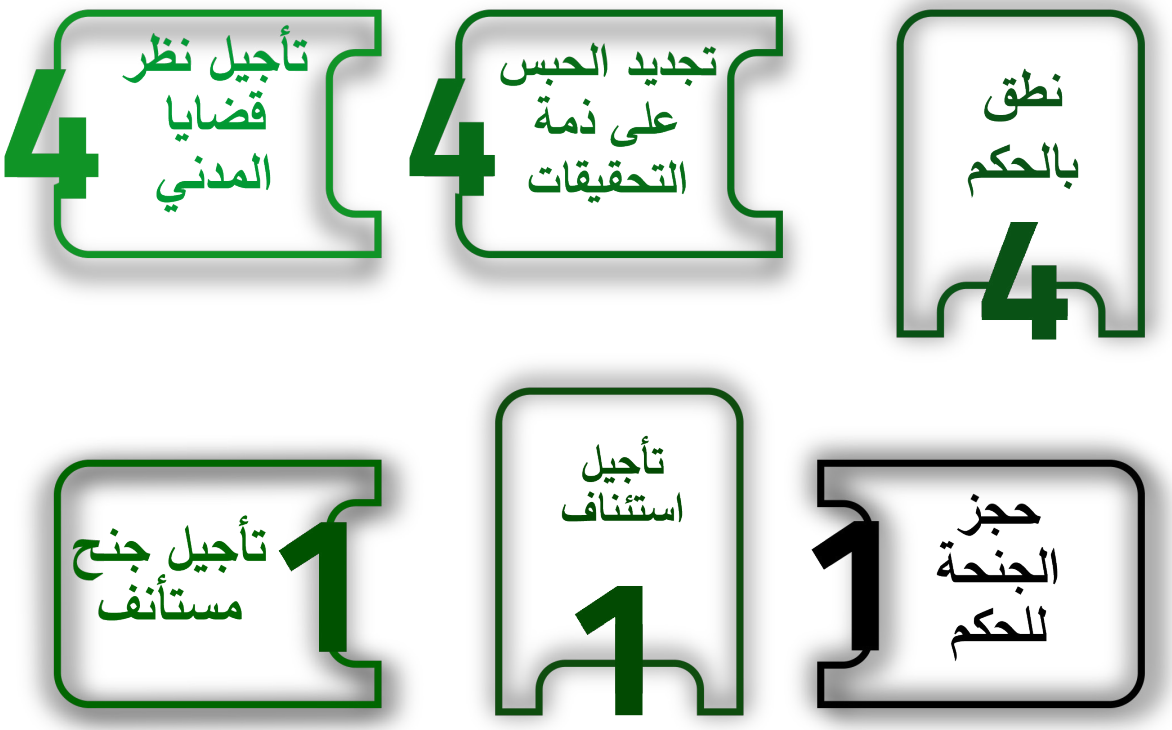

أصدرت المحاكم (15) قرارًا خلال شهر يونيو 2021، وهناك قضيتان صدر فيها أكثر من قرار خلال الشهر نفسه وهو ما يفسر أن عدد القرارات أكثر من عدد القضايا الموجودة، وقد تساوت في المرتبة الأولى قرارات تأجيل نظر القضايا المدني، مع قضايا تجديد الحبس على ذمة التحقيقات وقضايا النطق بالحكم بنسبة بلغت 26.7% لكل منهم من إجمالي القرارات بواقع أربع قرارات.

كما تساوت في المرتبة الثانية قرارات تأجيل استئناف، حجز الجنحة للحكم و تأجيل جنح مستأنف بنسبة بلغت 6.7% لكل منهم من إجمالي عدد القرارات بواقع قرار واحد لكل منهم.

القسم الثاني: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر يونيو 2021

يهدف هذا القسم إلى عرض قضايا الصحفيين/الإعلاميين التي حدثت فيها تطورات خلال هذا الشهر، ويعرض هذا الجزء أولًا القضايا الجنائية ثم القضايا المدنية.

أ. القضايا الجنائية.

1- القضية (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا:

- **اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** أحمد شاكر.
- **المهنة بالتفصيل:** صحفي في روز اليوسف.
- **نوع جهة العمل:** جريدة قومية.
- **الموقف القانوني للصحفية:** محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (طرة تحقيق).
- **تفاصيل القضية:** في فجر يوم الخميس الموافق 28 نوفمبر 2019، تم إلقاء القبض على "شاكر" من منزله في طوخ بمحافظة القليوبية، وفي 30 نوفمبر 2019 ظهر الصحفي للمرة الأولى أمام نيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق، وعلى إثر ذلك قررت النيابة حبسه 15 يومًا، على ذمة القضية رقم 488 لسنة 2019، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
- **التهم الموجهة:** مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.
- **الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم النظر في تجديد حبس الصحفي أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.
- **نوع الدعم المقدم:** دعم مباشر.
- **مجهودات المؤسسة في القضية:** يقوم محامو الوحدة القانونية بتقديم الدعم القانوني للصحفي بمتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات، وطلب الدفاع الحاضر مع الصحفي إخلاء سبيله بأي ضمان تراه النيابة العامة كون مبررات الحبس الاحتياطي الواردة في قانون الإجراءات الجنائية تنتفي في حقه كونه له محل إقامة ثابت ومعلوم، وطلبوا احتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية.
- **آخر تطورات القضية:** في 6 يونيو 2021، قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) تجديد أمر حبس الصحفي 45 يومًا على ذمة التحقيقات، وفي 14 يونيو 2021، قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) تجديد أمر حبس الصحفي 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

2- القضية (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا:

- **اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** مصطفى الخطيب.

- **المهنة بالتفصيل:** مترجم صحفي بوكالة "أسوشيتد برس".

- **نوع جهة العمل:** وكالة أنباء أجنبية خاصة.

- **الموقف القانوني للصحفي:** الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات، بسجن طرة.

- **تفاصيل القضية:** في مساء السبت، الموافق 12 أكتوبر 2019، تم القبض على الصحفي، من منزله بالقاهرة، وذلك بعد نشر الوكالة لخبر عن اعتقال طالبين بريطانيين، وبتاريخ 14 أكتوبر 2019، ظهر الصحفي بنيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات، ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

- **التهم الموجهة:** الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام احد المواقع على الانترنت لارتكاب هذه الجريمة.

- **الجهة المنظور أمامها القضية:** القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بِشأنها قرار بعد، ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

- **نوع الدعم المقدم:** دعم مباشر.

- **مجهودات المؤسسة في القضية:** يقوم محامو الوحدة القانونية بتقديم الدعم القانوني للصحفي بمتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات.

- **آخر تطورات القضية:** في 6 يونيو 2021، قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) تجديد أمر حبس الصحفي 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

3- القضية رقم (رقم 65 لسنة 2021) حصر أمن الدولة العليا:

- **اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** أحمد خليفة.

- **المهنة بالتفصيل:** محرر بموقع مصر 360.

- **نوع جهة العمل:** موقع الكتروني خاص يصدر عن مركز التنمية والدعم والإعلام.

- **الموقف القانوني للصحفي:** محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن ليمان أبو زعبل(2).

- **تفاصيل القضية:** تم إلقاء القبض على الصحفي في 6 يناير 2021 بعد ذهابه إلى مقر الأمن الوطني في محافظة الفيوم بعد قيامهم باستدعائه للتحقيق، وبعد القبض عليه تم إخفائه إلى أن ظهر في نيابة أمن الدولة يوم 19 يناير 2021 على ذمة القضية 65 لسنة 2021 حصر أمن الدولة العليا، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

- **التهم الموجهة:** الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم باغراضها، استخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية بهدف الترويج لأفكار الجماعة الارهابية، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة.

- **الجهة المنظورأمامها القضية:** القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بِشأنها قرار بعد، ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

- **نوع الدعم المقدم:** دعم مباشر.

- **مجهودات المؤسسة في القضية:** حضر محامي المرصد، وطلب الدفاع الحاضر مع الصحفي إخلاء سبيله بأي ضمان تراه النيابة العامة كون مبررات الحبس الاحتياطي الواردة في قانون الإجراءات الجنائية تنتفي في حقه، كونه له محل إقامة ثابت ومعلوم، وطلبوا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية، وجدير بالذكر أن هذه أول جلسة للصحفي أمام غرفة المشورة.

- **آخر تطورات القضية:** في 13 يونيو 2021، قررت الدائرة الثالثة جنايات (إرهاب) تجديد أمر حبس الصحفي 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

4- القضية (رقم 3127 / 6125 لسنة 2016) جنح مستأنف بولاق الدكرور:

- **اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** تامر إبراهيم.

- **المهنة بالتفصيل:** صحفي بموقع "القاهرة 24".

- **نوع جهة العمل:** موقع مصري خاص.

- **تفاصيل القضية:** بدأت الواقعة عندما قام الصحفي بنشر مقالًا على صفحات مجلة "٧ أيام" بعنوان "الرجل الشبح" بتاريخ 15 سبتمبر 2015 عن مواطن يُدعى صبري لبيب، وقد جاء نشر المقال بناءً على معلومات مدعومة بمستندات وصلته من مواطنة تطلب النشر. وتم اتهام الصحفي بارتكاب جريمة السب والقذف من قبل النيابة العامة التي أخلت سبيله، ولكن تم تحريك الدعوى الجنائية ضده أمام محكمة جنح بولاق الدكرور، التي قضت ببراءته من التهم المنسوبة إليه، وعلى إثر ذلك قامت النيابة العامة بالاستئناف على الحكم.

- **التهم الموجهة له:** السب والقذف.

- **الطلبات:** تأييد الحكم المستأنف القاضي ببراءة الصحفي.

- **الجهة المنظور أمامها القضية:** جنح مستأنف بولاق الدكرور المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية.

- **مجهودات المؤسسة في القضية:** قامت الوحدة القانونية بمباشرة القضية ومتابعة الجلسات أمام محكمة أول درجة ومحكمة استئناف بولاق الدكرور.

- **آخر تطورات القضية:** في 19 يونيو 2021 قررت هيئة المحكمة تأجيل نظر الجنحة لجلسة 26 يونيو 2021 للإطلاع. وفي 26 يونيو 2021، قررت هيئة المحكمة حجز الجنحة للنطق بالحكم لجلسة 31 يوليو 2021.

ب. القضايا المدنية.

1- القضية (رقم 215 لسنة 2020) عمال كلي شمال الجيزة:

- **اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** مصطفى دياب.

- **المهنة بالتفصيل:** محرر صحفي جريدة الفجر سابقًا.

- **نوع جهة العمل:** صحيفة خاصة.

- **تفاصيل القضية:** بدأت الواقعة عندما فُوجئ الصحفي بفصله تعسفيًا من موقع اليمن العربي التابع لجريدة الفجر في أكتوبر 2019، وحين توجه لمقر الجريدة للحصول على مستحقاته المالية فوجئ بمنعه من الدخول ولذلك تقدم الصحفي بمحضر إثبات حالة، وتقدم بشكوى في مكتب العمل وشكوى في التأمينات، وحين تعذر مكتب العمل للوصول إلى تسوية ودية تم إحالة الدعوي للمحكمة العمالية المختصة، وتحدد لنظرها جلسة 26 فبراير 2020 أمام الدائرة 10 عمال بمحكمة جنوب الجيزة.

وبتاريخ 30 ديسمبر 2020 قضت هيئة المحكمة بثبوت علاقة العمل للصحفي وإحالة القضية لمكتب خبراء جنوب الجيزة، ولم يتم إنهاء المأمورية وإعداد التقرير بعد. وقد قامت الهيئة القومية للتأمينات وجريدة الفجر بالطعن على الحكم الصادر في 30 ديسمبر 2020 بثبوت علاقة العمل للصحفي.

- **الطلبات:** التعويض عن الفصل التعسفي.

- **الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة 10 عمال كلي شمال الجيزة، المنعقدة بمحكمة الجيزة الابتدائية.

- **نوع الدعم المقدم:** دعم مباشر.

- **مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، إذ قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسات نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة، ومكتب خبراء وزارة العدل، وإتمام الأوراق القانونية اللازمة، وقد قضت هيئة المحكمة بتاريخ 30 ديسمبر 2020 بثبوت علاقة العمل وإحالة القضية للخبراء.

- **آخر تطورات القضية:** في 2 يونيو 2021، قررت هيئة المحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة 7 يوليو 2021 لحين ورود تقرير الخبراء.

2- القضية (رقم 254 لسنة 2021) عمال كلي شمال الجيزة:

- **اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** عامر مصطفى.

- **المهنة بالتفصيل:** محرر صحفي بجريدة اليوم السابع.

- **نوع جهة العمل:** جريدة مصرية خاصة.

- **تفاصيل القضية:** يعمل الصحفي لدى الشركة المصرية للصحافة والنشر والإعلان التابع لها صحفية "اليوم السابع" منذ 17 إبريل 2013 بوظيفة محرر صحفي، وبموجب عقد عمل مؤرخ في 11 ديسمبر 2014 عُين "الصحفي" بوظيفة محرر يجدد تلقائيًا بالبنود والشروط الموضحة بعقد العمل، ولكن في 27 ديسمبر 2020 فوجئ الصحفي بمنعه من دخول مقر العمل دون إجراء تحقيق داخلي بالجريدة بدون سند أو مسوغ قانوني، وعلى إثر ذلك؛ تقدم "الصحفي" بشكوى إلى نقيب الصحفيين لتسوية الخلاف، إلا أن التسوية لم تجدي نفعًا.
وبناءً على ذلك؛ قام الصحفي بتحرير محضر إثبات حالة بقسم شرطة الدقي بتاريخ 28 ديسمبر 2020 إداري الدقي وتم حفظه إداريًا، وتقدم بشكوى لمكتب العمل بمنطقة قوى عاملة الجيزة بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قيد برقم 874 يتضرر من قرار الفصل التعسفي، ويطلب عودته للعمل وصرف الأجر الشهري عن شهر ديسمبر 2020 والعلاوات والحوافز، وقد أُخطر الطرفين بالحضور إلا أن الجريدة لم تحضر ولم يمثل عنها بوكيل، ولتعذر التسوية أحيلت الشكوى للمحكمة العمالية المختصة.

- **الطلبات:** التعويض عن الفصل التعسفي.

- **الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة الأولى عمال كلي شمال الجيزة، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة الإبتدائية.

- **نوع الدعم المقدم:** دعم مباشر.

- **مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في تلك القضية، حضر محامي المرصد وقدم 4 حوافظ، كذلك إعلان بالأجل الإداري، وحضر محام اليوم السابع وقدم إعلان بالدعوى الفرعية ورفض محام المرصد الإعلان في المواجهة نظرًا لحصوله على الأجل للإعلان منذ 29 مارس وكان لديه متسع من الوقت للإعلان وأن الجريدة قامت بإنذاره بالفصل على ذات المحل ولا جدوى من عدم إعلان الدعوى الفرعية على محل إقامته سوى التخاذل والاستسهال.

- **آخر تطورات القضية:** في 14 يونيو 2021 قررت هيئة المحكمة تأجيل الجلسة إلى 5 يوليو 2021 لتعلن الجريدة المدعي بالدعوى الفرعية.

3- القضية (رقم 981/351 لسنة 138 ق) استئناف عالي شمال الجيزة:

- **اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** مصطفى دياب.

- **المهنة بالتفصيل:** محرر صحفي بجريدة الفجر سابقًا.

- **نوع جهة العمل:** صحيفة خاصة.

- **تفاصيل القضية:** بدأت الواقعة عندما فُوجئ الصحفي بفصله تعسفيًا من موقع اليمن العربي التابع لجريدة الفجر في أكتوبر 2019، وحين توجه لمقر الجريدة للحصول على مستحقاته المالية فوجئ بمنعه من الدخول ولذلك تقدم الصحفي بمحضر إثبات حالة بتقديم شكوى في مكتب العمل، وشكوى في التأمينات، وحين تعذر مكتب العمل الوصول إلى تسوية ودية تم إحالة الدعوي للمحكمة العمالية المختصة، وتحدد لنظرها جلسة 26 فبراير 2020 أمام الدائرة 10 عمال بمحكمة جنوب الجيزة.
وبتاريخ 30 ديسمبر 2020 قضت هيئة المحكمة بثبوت علاقة العمل للصحفي وإحالة القضية لمكتب خبراء جنوب الجيزة، ولم يتم إنهاء المأمورية وإعداد التقرير بعد. وقد قامت الهيئة القومية للتأمينات وجريدة الفجر بالطعن على الحكم الصادر في 30 ديسمبر 2020 بثبوت علاقة العمل للصحفي.

- **الطلبات:** فيما يتعلق بالاستئناف المقام من التأمينات فإن طلبات الدفاع وقف الاستئناف لحين القضاء بالطلبات الواردة في صحيفة الطلبات الموضوعية. وفيما يتعلق بالاستئناف المقام من جريدة الفجر فإن طلبات الدفاع رفض الاستئناف وتأييد حكم أول درجة.

- **الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة الثانية استئناف عالي شمال الجيزة المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة الإبتدائية.

- **مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، وحضر محام المرصد في استئناف التأمينات وقدم مذكرة دفاع وصمم على وقف الاستئناف تعليقي وإعادة ملف الدعوى لمحكمة أول درجة.

- **آخر تطورات القضية:** في 15 يونيو قررت هيئة المحكمة تأجيل نظر الاستئناف إلى جلسة 12 أكتوبر 2021 للاطلاع وضم المفردات و إعلان المستأنف ضده الثالث من جانب جريدة الفجر.

4- القضية (رقم 4840 لسنة 136 ق) استئناف عالي عمال شمال الجيزة:

- **اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** محمود عبد الباقي.

- **المهنة بالتفصيل:** محرر بجريدة "العالم اليوم".

- **نوع جهة العمل:** صحيفة خاصة.

- **تفاصيل القضية:** بدأت الواقعة عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصلهم تعسفيًا من قِبل إدارة الجريدة، عندما توجهوا إلى التأمينات الاجتماعية، إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم، برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي، منذ 21 أغسطس 2014، وهو ما يُعد إجراء غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعاملين بقرار إغلاق المؤسسة، لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

- **الطلبات:** قبول الاستئناف شكلًا وإلغاء حكم أول درجة والقضاء مجددًا بأحقية المستأنف لطلباته.

- **الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة الثانية استئناف عالي عمال الجيزة، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة الإبتدائية.

- **نوع الدعم المقدم:** دعم مباشر.

- **مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي منذ بداية الدعوى، وقد حضر محام المرصد وقدم حافظة مستندات بصورة من محضر جلسة دعوى مشابهة مثبت به منطوق الحكم بإلزام شركة جود نيوز بالطلبات الختامية.

- **آخر تطورات القضية:** في 16 يونيو 2021 حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلًا ورفضه موضوعًا وتأييد حكم أول درجة.

5- القضية (رقم 416 لسنة 2021) عمال كلي جنوب القاهرة:

- **اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** علي الحوفي.

- **المهنة بالتفصيل:** محرر صحفي ببوابة الهلال اليوم.

- **نوع جهة العمل:** جريدة مصرية حكومية.

- **تفاصيل القضية:** عمل الصحفي في وظيفة محرر صحفي بقسم الشؤون الخارجية ببوابة دار الهلال التابعة لمؤسسة دار الهلال منذ 1 يناير 2017، إلا أنه فوجئ في 30 نوفمبر 2020 بمنعه من دخول مقر العمل دون إجراء تحقيق داخلي بالجريدة بدون سند أو مسوغ قانوني. وعلى إثر ذلك تقدم بشكوى إلى سكرتير عام نقابة الصحفيين في 4 فبراير 2021 قيد برقم 132، وذلك بهدف تسوية الخلاف بالطرق الودية إلا أن التسوية لم تجدي نفعًا.
وبناءً على ذلك اضطر "الصحفي" إلى تحرير محضر إثبات حالة بقسم شرطة السيدة زينب قيد برقم 5967 لسنة 2020 إداري السيدة زينب وتم حفظه إداريًا، وقد سبق ذلك تقديمه شكوى لمكتب العمل بمنطقة قوى عاملة السيدة زينب بتاريخ 22 ديسمبر 2020 قيدت برقم 7 يتضرر فيها من قرار الفصل التعسفي ويطلب عودته للعمل وصرف مستحقاته المالية والعلاوات والحوافز، وقد أُخطر الطرفين بالحضور إلا أن الجريدة لم تحضر ولم يمثل عنها بوكيل، ولتعذر التسوية تم إحالة الشكوى بعد إثبات ما تقدم إلى المحكمة العمالية بالدعوى الماثلة.

- **الطلبات:** التعويض عن الفصل التعسفي.

- **الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة 15 عمال كلي جنوب القاهرة، المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية.

- **مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، وقد حضر محامِ المرصد جلسة سماع شهود وتم سماع شهود الإثبات بثبوت علاقة العمل وأحقيته لطلباته ، وطلب محام المرصد التصريح باستخراج صورة طبق الأصل من دفتر حضور وانصراف العاملين بالبوابة الإلكترونية لمؤسسة دار الهلال وأعيدت الدعوى للمرافعة.

- **آخر تطورات القضية:** في 19 يونيو 2021، قررت هيئة المحكمة تأجيل الجلسة إلى 10 يوليو 2021 للمستندات وصرحت والمذكرات الختامية.

6- القضية (رقم 194 لسنة 2019) عمال كلي شمال الجيزة:

- **اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** رضا خليل.

- **المهنة بالتفصيل:** محرر بجريدة "العالم اليوم".

- **نوع جهة العمل:** صحيفة خاصة.

- **تفاصيل القضية:** بدأت الواقعة عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصلٍ تعسفي من قِبل إدارة الجريدة، حيث ترجع وقائع الأزمة إلى أنه في غضون عام 2018، توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم، برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي، منذ 21 أغسطس 2014، وهو ما يُعد إجراء غير قانوني، إذ لا بد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعاملين بقرار إغلاق المؤسسة، لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

- **الطلبات:** التعويض عن فصل تعسفي.

- **الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة الأولى عمال كلي شمال الجيزة، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة الإبتدائية.

- **نوع الدعم المقدم:** دعم مباشر.

- **مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حضر محام المرصد أمام مكتب الخبراء وتم إنهاء المأمورية وأودع الخبير تقرير ونظرت أمام المحكمة، وحضر محام المرصد وقدم إعلان بورود التقرير غير منفذ لشركة جود نيوز، وطلب محام المرصد أجل لإتخاذ إجراءات ترك الخصومة بالنسبة لشركة الأخبار السعيدة والتصريح باستخراج سجل تجاري حديث لشركة جود نيوز انترناشيونال من الهيئة العامة للاستثمار لتغيير عنوان مقر الشركة.

- **آخر تطورات القضية:** في 21 يونيو 2021 قررت هيئة المحكمة تأجيل نظر القضية إلى جلسة 26 يوليو 2021 للإعلان بترك الخصومة والمستندات.

7- القضية (رقم 109 لسنة 2021) عمال كلي شمال الجيزة:

- **اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** وائل محمد.

- **المهنة بالتفصيل:** محرر صحفي بجريدة اليوم السابع.

- **نوع جهة العمل:** صحيفة خاصة.

- **تفاصيل القضية:** عمل "وائل" بوظيفة محرر صحفي في جريدة اليوم السابع بداية من 3 مارس 2015، وقد تم تحرير عقد عمل له لمدة ثلاث سنوات في الفترة من 1 يوليو 2017 إلى 19 نوفمبر 2020، ولكنه فُوجئ بمنعه من دخول العمل وإبلاغه شفهيًا بفصله من العمل بتاريخ 19 نوفمبر 2020. وعلى إثر ذلك قام الصحفي بتحرير محضر قُيد برقم 5435 لسنة 2020 إداري الدقي، وقدم شكوى في مكتب العمل منطقة الجيزة في 29 نوفمبر 2020 برقم 829، وقد أُخطر الطرفين بالحضور، إلا أن الجريدة لم تحضر ولم يمثل ما ينوب عنها قانونًا، ولتعذر التسوية أحيلت الشكوى للمحكمة العمالية المختصة.

- **الطلبات:** التعويض عن الفصل التعسفي.

- **الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة 10 عمال كلي شمال الجيزة، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية.

- **نوع الدعم المقدم:** دعم مباشر.

- **مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، وقد حضر محام المرصد وقدم حافظة بصورة رسمية من محضر إثبات الحالة، ودفع محام المرصد بالغش والتدليس من قبل الجريدة حيث تم فصل المدعي ومنعه من دخول العمل يوم 19 نوفمبر 2019 ثم قامت بإخطاره بالفصل في تاريخ لاحق حتى تتنصل من حقوقه المالية، ولإظهاره بمظهر المنقطع عن العمل لتبرير الفصل، وطلب محام المرصد احالة القضية للتحقيق.

- **آخر تطورات القضية:** في 24 يونيو 2021، قررت هيئة المحكمة إحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل وتحدد جلسة 14 أكتوبر 2021 لورود تقرير الخبراء.

8- القضية (رقم 837 لسنة 2019) عمال كلي شمال الجيزة:

- **اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** أحمد عاشور.

- **المهنة بالتفصيل:** محرر صحفي بجريدة الوفد.

- **نوع جهة العمل:** صحيفة حزبية.

- **تفاصيل القضية:** عمل الصحفي محررًا بجريدة الوفد منذ مايو 2015، ولم يحصل طول فتره عمله على أي علاوات، إلا أنه في 18 مارس 2019 تم إبلاغه بفصله دون إبداء أي أسباب مشروعة، وعلى إثر ذلك قام الصحفي بتحرير محضر إثبات حالة تحت رقم 1827 لسنة 2019 إداري الدقي، بالإضافة إلي تحرير شكوى بمكتب تأمينات الدقي وتم تحويل الشكوى إلى اللجنة القضائية وقيدت الدعوى برقم 837 لسنة 2019 عمال كلي جنوب الجيزة، إضافةً إلى لجوء المدعي الي مكتب تأمينات الدقي لإثبات علاقة عمله مع الجريدة والتأمين عليه وقيد الطلب برقم 6178 في مكتب تأمينات الدقي مقر الجريدة.

- **الطلبات:** التعويض عن الفصل التعسفي.

- **الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة 10 عمال كلي شمال الجيزة، المنعقدة بمحكمة الجيزة الابتدائية.

- **نوع الدعم المقدم:** دعم مباشر.

- **مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، وقد حضر محام المرصد، وقدم مذكرة دفاع وطلب حجز للحكم، وطلب محام الوفد أجل للاطلاع على التقرير، وطلب محام التأمينات أجل للاطلاع على التقرير، ودفع محام المرصد بأن إعلان معلن بتاريخ 15 أبريل وطلب الأجل غير مبرر لإطالة أمد التقاضي وصمم على حجز الدعوى للحكم.

- **آخر تطورات القضية:** في 24 يونيو 2021، قررت هيئة المحكمة إحالة الدعوى للتحقيق وتحدد جلسة 9 سبتمبر 2021 لسماع الشهود.

9- القضية (رقم 839 لسنة 2019) عمال كلي شمال الجيزة:

- **اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة:** شريف رجائي.

- **المهنة بالتفصيل:** محرر صحفي بجريدة الوفد.

- **نوع جهة العمل:** صحيفة حزبية.

- **تفاصيل القضية:** عمل "رجائي" محررًا بجريدة الوفد منذ مايو 2015، ولم يحصل طول فترة عمله على أي علاوات، إلا أنه في 18 مارس 2019 تم إبلاغه بفصله دون إبداء أي أسباب مشروعة، وبناءً عليه حرر الصحفي محضر إثبات حالة تحت رقم 1827 لسنة 2019 إداري الدقي، بالإضافة إلي تحرير شكوى بمكتب تأمينات الدقي، وتم تحويل الشكوى إلى اللجنة القضائية وقيدت الدعوى برقم 839 لسنة 2019 عمال كلي جنوب الجيزة، إضافةً إلى ذلك لجأ المدعي إلى مكتب تأمينات الدقي لإثبات علاقة عمله مع الجريدة والتأمين عليه وقيد الطلب برقم 6178 في مكتب تأمينات الدقي.

- **الطلبات:** التعويض عن الفصل التعسفي.

- **الجهة المنظور أمامها القضية:** الدائرة 10 عمال كلي شمال الجيزة، المنعقدة بمحكمة الجيزة الابتدائية.

- **نوع الدعم المقدم:** دعم مباشر.

- **مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث ورد تقرير خبراء وزارة العدل للمحكمة وقام محام "المرصد" بحضور الجلسة وقدم مذكرة اعتراض على تقرير الخبير وطلب إحالة القضية للتحقيق.

- **آخر تطورات القضية:** في 24 يونيو 2021، قررت هيئة المحكمة إحالة الدعوى للتحقيق وتحدد جلسة 9 سبتمبر 2021 لسماع الشهود.

يهدف البرنامج إلى تقديم الدعم والمساعدة القانونية إلى كل الصحفيين والإعلاميين في مصر، وكذلك المؤسسات الصحفية المختلفة، كما يهدف إلى متابعة الوضع التشريعي المنظم للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، والعمل على تعديله وتطويره بما يتناسب مع التطورات الحادثة في المجتمع بصورة عامة، والتطورات الحادثة في المجتمع الصحفي والإعلامي بصورة خاصة.